مجلس الشعب يناقش مشروع القانون الخاص بالإيجار وإلغاء الأحكام المخالفة

الوطن

اعتبر رئيس مجلس الشعب محمد جهاد اللحام أن مشروع القانون الخاص بالإيجار وإلغاء الأحكام المخالفة خطوة جريئة في سبيل الوصول إلى مرحلة يكون فيها العقد شريعة المتعاقدين سواء للعقارات السكنية أو التجارية.

ووصف القانون الذي تمت مناقشته تحت قبة المجلس يوم أمس بالمهم، لكونه سيحدث حالة من الرضا بين طرفي العلاقة الإيجارية التي أغفلها القانون رقم ٦ لعام ٢٠٠١، مطالباً بضرورة اتخاذ خطوات جدية للاستغناء عن جميع حالات الاستئجار الخاصة بالمقرات الحكومية والانتقال إلى مرحلة جديدة تكون للوزارات ومؤسسات الدولة أبنيتها الخاصة، لافتاً أن القانون الخاص بالإيجار الجديد يتضمن الحالات التي تكون فيها وزارات الدولة ومؤسساتها العامة هي المستأجر باستثناء المدارس التابعة لوزارة التربية لحاجتها التعليمية حيث ترك الأمر للوزارة أن تقرر بإمكانية إخلاء البناء أم لا.

من جانبه رأى عضو مجلس الشعب عمار بكداش أن وجود قانون ينصف المستأجر في حال السكن ويضع ما يترتب عليه للمستأجر في حال النشاط الاقتصادي يعتبر تجارياً، مشيراً إلى أن المنشآت الصناعية يجب ألا تحاسب كما هو الحال التجاري معتبراً أن الموضوع فيه غبن وخاصة أن القيمة الشرائية لليرة تختلف بين يوم وآخر.

وبعيداً عن مشروع القانون قال بكداش: «إننا قادمون على موجة احتكار للسكر من التجار الذين بادروا إلى إخفاء السكر من الأسواق نظراً لارتفاع سعر الدولار». مبيناً أنه يجب الأخذ بالحسبان عامل التضخم ضمن الظروف الحالية.

بدوره أكد عضو مجلس الشعب الجهاد شخير أن القانون مدروس بعناية محكمة داعيا وزير العدل إلى ضرورة تنظيم مشروع قانون لتنظيم علاقة المؤجر والمستأجر في عقود الأجار الحديثة، لافتا إلى وجود غلاء في قيمة بدل الأجار حالياً والكل يعلم أن الأجار في معظم المناطق لا يحتمل لأنه لا يوجد ضوابط قانونية لتحديث العلاقة بين المؤجر والمستأجر.

عضو مجلس الشعب أحمد دالاتي تساءل «لماذا تجاهل القانون موضوع المناطق العشوائية التي يستأجر فيها الناس الفقراء والمهجرون ومناطق أملاك الدولة».

من جانبه أكد وزير العدل نجم حمد الأحمد أن مشروع القانون يعد خطوة مهمة في طريق الإصلاح القضائي بما يخدم العدالة والتطور الاجتماعي والعمراني لافتاً إلى أن مشروع القانون يندرج في خضم التطور التشريعي الذي تعمل على مواكبته الوزارة.

وبين الوزير أن القانون تضمن إعادة صياغة الأحكام القانونية الواردة في القانون رقم /٦/ لعام ٢٠٠١ والمتعلقة بدعوى التخمين وإزالة الغبن في بدل الإيجارات للعقارات الخاضعة لقاعدة تحديد بدل الإيجار والتأكيد على حق الخصم بتسمية خبيره.

ولفت إلى أن القانون حسم مسألة الخصومة في إنهاء العلاقة الإيجارية للعقار المملوك على الشيوع، وتم وضع حد للخلاف المتعلق بورثة المستأجر والتساؤلات المتعلقة بتعريف عقود استثمار المنشآت الاقتصادية والمهنية المستثناة من نطاق تطبيق قانون الإيجار.

وأشار إلى أن القانون الجديد يتضمن أيضاً تقنين القواعد المتعلقة بدعوى تحديد بدل الإيجار في العقارات المملوكة على الشيوع منعاً لتناقض الاجتهاد، كما أقر قاعدة جديدة تتعلق بحالة الإخلاء من المأجور في حال تأجير المستأجر للعقار المأجور أو تنازله عنه كلاً أو جزءاً من دون إذن خطي من المؤجر مع استثناء العقارات المؤجرة لأعمال تجارية أو صناعية أو كسيدلية أو لمهنة حرة أو علمية أو لمهنة حرة أو حرفة.

وخلال الجلسة أحال المجلس مشروع القانون المتضمن رفع سن خدمة الطيارين إلى الخامسة والستين إلى لجنة الخدمات والإدارة المحلية لدراسته موضوعاً وإعداد التقرير اللازم حوله.

كما أحال مشروع القانون المتضمن إلغاء فرع الثانوية المهنية للبريد لدى وزارة الاتصالات والتقانة في المؤسسة العامة للبريد المحدثة بالمرسوم التشريعي رقم /٥/ لعام ١٩٦٢ والمعدلة بالمرسوم التشريعي رقم /٤١/ لعام ٢٠٠٣ إلى لجنة الإعلام والاتصالات والتقانة لدراسته موضوعاً.

في صمت حكومي مثير للريبة الدولار يتخطى ٣٧٠ ليرة لأول مرة في التاريخ

مجلس الوزراء يختصر المشهد: ستصدر إجراءات تعزز صمود الليرة!!

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية يوم أمس العديد من القضايا الخدمية والاقتصادية والهموم المعيشية وخاصة واقع القطاع الكهربائي ومياه الشرب والنقل وتوزيع مادة المازوت على المواطنين واستعدادات الجهات كافة لفصل الشتاء من خلال توفير مخازين إستراتيجية لمختلف المواد لضمان انسيابية السلع على الأسواق وكذلك المشتقات النفطية إلى محطات الوقود منعاً لحدوث أي اختناقات إضافة إلى تحسين أداء البلديات.

كما اطلع المجلس على الواقع الخدمي والمعيشي في المحافظات كافة وخاصة محافظتي حلب ودير الزور وبحث العديد من المشاريع المقترحة من عدد من الوزارات وأعاد عدداً منها لمراجعها للأخذ بالملاحظات وعرضها مجدداً على مجلس الوزراء.

بدوره قدم رئيس المجلس وائل الحلقي عرضاً لواقع أداء القطاعات كافة خلال الأسبوع الماضي مبيناً سعي الحكومة إلى رسم سياسات اقتصادية وتنموية تساهم في محاربة البطالة وتوفير فرص عمل جديدة تساهم في خلق الاستقرار لأبناء الوطن وأهمية ربط مخرجات التعليم بسوق العمل بالإضافة إلى الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالتوازي مع تطوير القطاع العام الصناعي والاقتصادي ودعم وتنمية القطاع الخاص لما له من دور مهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة.

ووجه الحلقي وزارة الإدارة المحلية بتحسين خدمات الصرف الصحي ومصارف المياه وخاصة مع حلول فصل الشتاء مؤكداً ضرورة التشدد في منع التعدي على الشبكات الكهربائية ووضع حد للاستجرار غير المشروع.

وطلب رئيس مجلس الوزراء من وزارة الزراعة والاستصلاح الزراعي تأمين مستلزمات الموسم الزراعي القادم وزيادة المساحات المخطط لها لزراعة محصولي القمح والشعير من أجل زيادة المخزون الإستراتيجي من مادة القمح.

كما طلب من الوزارات كافة ضرورة استكمال خططها في إطار تنفيذ المشاريع التنموية ضمن الخطط الاستثمارية وموافاة مجلس الوزراء بالمشاريع الاستثمارية التي تم إنجازها، لافتاً إلى الإجراءات المعتمدة والقرارات التي ستصدر لتعزيز صمود واستقرار الليرة السورية بالإضافة إلى محاربة التهريب بكل مكوناته.

هذا ولم يتضمن البيان الصحفي الذي وزعه المكتب الصحفي في المجلس أي تفاصيل عن الإجراءات التي كما قيل ستصدر لتعزيز صمود واستقرار الليرة، في الوقت الذي واصل فيه الدولار بالارتفاع رسمياً وفي السوق السوداء متجاوزاً جميع المستويات التاريخية السابقة بعد تخطيه مستوى ٣٧٠ ليرة سورية للمرة الأولى في التاريخ، ومن دون ظهور لمسؤولين في السياسة النقدية لطمأنة الناس، فالأسعار في الأسواق تلحق الدولار في كل لحظة، في ظل صمت حكومي مثير للريبة، وكأن النية ترك الدولار يرتفع لمستوى قياسي جديد ومن ثم تثبيته عنده لخدمة حسابات الموازنة.

يأتي ذلك في ظل استمرار تدخل مصرف سورية المركزي في السوق عبر شركات محددة، تم مخالفة إحداها وإغلاقها بالشمع الأحمر كما نشر التلفزيون العربي السوري اعترافات لصاحبها وبعض العاملين فيها حول المخالفات المرتكبة وخاصة التلاعب بالدولار في السوق السوداء. وكان مصرف سورية المركزي قد سعر دولار الحوالات الشخصية يوم أمس بـ٣٤١ ليرة سورية ووسطي المصارف بـ٣٤٢,٠٧ ووسطي شركات الصرافة بـ٣٤٢,٧.

وبالعودة لتفاصيل اجتماع المجلس يوم أمس، قدم الحلقي التعزية للأسرة الإعلامية السورية باستشهاد الإعلامية بتول مخلص الورار جراء قذائف الحقد والإرهاب التي أطلقتها العصابات الإرهابية على ضاحية حرستا مؤكداً أن هذه الأعمال الإرهابية الجبانة لن تزيدنا إلا تصميماً وإرادة على محاربة الإرهاب وهزيمته.

بعد ذلك قدم وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم عرضاً لآخر المستجدات السياسية على الساحة الدولية والحراك السياسي المتصاعد خلال الأسبوع الماضي في اتجاه إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

وأكد الوزير المعلم أن التقدم في محاربة الإرهاب والقضاء عليه في سورية يفتح الباب أمام الحل السياسي معبراً عن ارتياحه بوجود تفهم دولي للموقف السوري بهذا الخصوص وخاصة روسيا الاتحادية مؤكداً أن الانتصارات التي حققها جيشنا الباسل على جميع الأراضي والمناطق السورية أحرج الممولين والداعمين له وهم في حالة إرباك مؤكداً أن الحل السياسي سوف يرسمه السوريون بأنفسهم من دون تدخل أو إملاءات خارجية وأن محاربة الإرهاب أولوية وطنية ودولية.

من جهته قدم وزير الإدارة المحلية عمر غلاونجي عرضاً لواقع أداء قطاع الخدمات والاعتداءات المتكررة للمجموعات الإرهابية على هذا القطاع مؤكداً أن تعزيز المخزون الإستراتيجي من الفيول والغاز سوف يساهم في تعزيز وتحسين أداء القطاع الخدمي في مكوناته كافة.

وأشار الوزير غلاونجي إلى جاهزية القطاع الصحي لمواجهة أمراض فصل الشتاء وخاصة حالات الأنفلونزا التي ظهرت في مدينة طرطوس حيث تم معالجة المرض كما أشار إلى وجود ارتفاع في أسعار السلع في مدينة حلب وإلى الجهود المتخذة لتأمين المستلزمات المعيشية والحد من ارتفاع الأسعار وكذلك الاهتمام بتوفير المواد الغذائية والتموينية لمدينة دير الزور وكذلك المشتقات النفطية.

بدوره أكد وزير الصحة أنه يوجد لدينا رصد للواقع الصحي في كل المحافظات حيث تم رصد عدد من حالات الأنفلونزا والإسهالات جاءت بسبب انخفاض درجات الحرارة وخاصة في محافظات حماة واللاذقية وطرطوس وقامت الفرق الطبية بمتابعة هؤلاء المرضى ومعالجتهم وهم في طور التعافي.

> الحلقي مهتم بتحسين خدمات الصرف الصحي ورسم سياسات مكافحة البطالة

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل المادة ٤ من المرسوم التشريعي رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ المتضمنة تعديل المادة ٨٧ من قانون الخدمة العسكرية رقم ١٨ لعام ٢٠٠٣ لجهة ترقية العريف المتطوع إلى رتبة رقيب واستحقاقه الدرجة المحاذية لدرجته، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

كما بحث المجلس مشروع قانون تعديل الفقرتين (ب-ج) من المادة ٢٠ من المرسوم التشريعي رقم ٢٦ لعام ٢٠٠٧ المتعلق بالأحوال المدنية لجهة تسجيل شهادات الولادة والوفاة والمدة القانونية اللازمة لذلك، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

وبحث المجلس مشروع قرار مجلس الوزراء بتفويض وزير المالية بمنح مؤسسة الإسكان العسكرية سلفة من أموال الخزينة الجاهزة لتتمكن من صرف الزيادة الصادرة بالمرسوم التشريعي رقم ٤١ تاريخ ٢٠١٥/٩/٢٣ وذلك عن ثلاثة أشهر من عام ٢٠١٥.

بعد ذلك قدم مجلس الوزراء التعازي القلبية الحارة للشعب والقيادة والحكومة الروسية بضحايا الطائرة المنكوبة وأكد الدكتور الحلقي أن هذا الحادث المأساوي الأليم يبعث على الحزن والأسى في قلوب السوريين جميعاً الذين يقدرون الشعب الروسي الوفي والعظيم والبطل وقيادته الحكيمة والشجاعة ووقوفه إلى جانب الشعب السوري الصامد في تصديه للإرهاب العالمي معبراً عن ثقته بأن الشعب الروسي الصديق قادر على تجاوز هذه الحادثة المأساوية ومعبراً عن ارتياحه لتنامي العلاقات بين البلدين على كل الصعد، هذا وكان الدكتور الحلقي قد بعث ببرقية تعزية للسيد ديمتري ميدفيديف رئيس وزراء جمهورية روسيا الاتحادية.

هيئة الإشراف على التأمين.. تراجع في أقساط شركات التأمين الخاصة بنحو ٣,٢٪

الوطن

كشف مصدر مسؤول في هيئة الإشراف على التأمين لـ«الوطن» أن أقساط شركات التأمين الخاصة للنصف الأول للعام الحالي (٢٠١٥) بلغت نحو ٣,٠٨٦ مليارات ليرة سورية، بنسبة تراجعت بنسبة -٣,٢٧٪ بالمقارنة مع أقساط هذه الشركات للنصف الثاني من عام (٢٠١٤) والتي بلغت ٣,١٧٢ مليارات ليرة سورية.

وفي تفاصيل توزيع الأقساط على فروع التأمين بلغ نصيب فرع التأمين على الحياة ١٠٤,٩ ملايين ليرة سورية ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ٣,٤٢٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت ٤,٩٨٪، وبلغ فرع تأمين النقل ٢٤٠,٨ مليون ليرة، ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ٧,٨٥٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت -١,٢٦٪، على حين أن فرع تأمين السيارات الإلزامي بلغ ملياراً و٣٧٧ مليون ليرة ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ٤٤,٩١٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت -٣,٢٠٪.

وبالنسبة لفرع تأمين السيارات الشامل بلغ أكثر من ٤١١ مليون ليرة ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ١٣,٣٩٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت ١١,٩٣٪، أما فرع التأمين الصحي فبلغ أكثر من ٤٩٣ مليون ليرة ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ١٦,٠٧٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت ١٩,٥٣٪، وبلغت أقساط فرع التأمين الهندسي أكثر من ١٤ مليون ليرة ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ٠,٤٦٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت -٦٦,٧٥٪.

كما أن فرع تأمين الحوادث العامة بلغ أكثر من ١٣٢ مليون ليرة ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ٤,٣١٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت ١٥٠,١٤٪، أما فرع تأمين الحريق فبلغ أكثر من ٢٦٥ مليون ليرة ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ٨,٦٦٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت -٤٦,٩٤٪، وبلغ فرع تأمين السفر أكثر من ٢٨ مليون ليرة ووصلت نسبة الفرع من إجمالي السوق ٠,٩٣٪ بنسبة نمو عن عام ٢٠١٤ بلغت -٠,٩٦٪.

ومن الإحصائية السابقة يلاحظ تراجع أقساط التأمين في كل من نقل والسيارات الإلزامي والهندسي لصالح فروع التأمين على الحياة والسيارات الشامل والصحي والحوادث العامة، عن العام ٢٠١٤.

«يا هيك الشغل يابلا»..

كل مراقب تمويني «ينجز» مخالفة واحدة فقط في الأسبوع

عبدالهادي شباط

كشف تقرير صادر عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن ضبط ٩٠١ مخالفة قام بها تجار وباعة وأصحاب فعاليات تجارية في مختلف المحافظات خلال الأسبوع الماضي وأن هذه المخالفات شملت ٥٥١ مخالفة تم تنظيمها وضبطها وفق قانون حماية المستهلك الجديد لقيام أصحاب المحال التجارية بالبيع بسعر زائد وعدم الإعلان عن الأسعار أو عدم إبراز الفواتير ومخالفة المواصفات والغش في البضاعة والاتجار بالمواد المدعومة من الدولة ومواد الإغاثة ومواد منتهية الصلاحية إضافة إلى سحب ٣٥٠ عينة من مختلف المواد الغذائية وغير الغذائية للتحليل وبيان مدى مطابقتها للمواصفات وأنه تم إغلاق ٣٨ فعالية تجارية لمخالفات متعددة وإحالة ٧ أشخاص موجوداً إلى القضاء المختص.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مدير حماية المستهلك في وزارة «التموين» باسل طحان أن عدد العناصر المكلفين بالعمل التمويني الرقابي بلغ ٨٥٠ مكلفاً وأنه يتم التشديد حالياً من الوزارة على مراقبة عمل المخابز ومحطات الوقود لجهة الإشراف المباشر على عمل المخابز وعمليات توزيع المحروقات خاصة للاستهلاك المنزلي بسبب زيادة الطلب عليها مع بداية فصل الشتاء إضافة إلى أنه يتم التركيز في الأسواق على سحب العينات في حال الشكوك بطبيعة ومواصفات المواد والسلع المعروضة إما بشكل مباشر من خلال الرؤية في حال كانت مظاهر الغش ظاهرة وإما من خلال وجود الشكاوى من المواطنين إضافة إلى التشدد في ضبط المخالفات الجسيمة واتخاذ كل الإجراءات بحق مرتكبي تلك المخالفات.

ومن خلال عرض عدد المخالفات المضبوطة وعدد المراقبين التموينيين يتضح أن كل مراقب تمويني ضبط مخالفة في الوسطي التقديري على مدار الأسبوع الماضي ومنه نستطيع تسجيل ملاحظة بأنه إما أن معظم الباعة والتجار توقفوا بشكل مفاجئ عن الغش والاحتكار ورفع الأسعار يومياً وهو ما لن يصدقه أحد أو على الأقل المستهلك وإما أن هناك خللاً في عمل أجهزة الرقابة التموينية وهي ملاحظة نتركها برسم حماية المستهلك.

ومن جانبه أفاد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدمشق عدي شبلي أن حصيلة دمشق من هذه المخالفات بلغ ١٥٧ مخالفة شملت المطاعم والفنادق والمنشآت السياحية والفعاليات التجارية لارتكابهم مخالفات تتعلق بالبيع بسعر زائد ومخالفة المواصفات منها /١٥/ مخالفة تعود للمنشآت المخالفة للمواصفات و/٨/ مخالفات بحق تجار باعوا بسعر زائد، مبيناً أن عدد العينات المخالفة بلغ ٢٧ عينة من أصل ٣٨ عينة تم سحبها وأن عدد الإغلاقات بلغ ١٢ إغلاقاً في حين تم إحالة ٥٩ ضبطاً للقضاء المختص.

وفي طرطوس كشف مديرية التجارة الداخلية عاطف أحمد أنه تم تسجيل ٢٢ حالة إغلاق خلال الشهر الماضي بحق محطات الوقود والأفران السياحية والمحال التجارية لارتكاب أصحابها مخالفات متكررة تتعلق بالبيع بسعر زائد ونقص في الكيل والوزن مبيناً أن عدد الضبوط العدلية الكلية بحق عدد من أصحاب الفعاليات الاقتصادية في المحافظة بلغ ٢٦٠ ضبطاً وأن عدد العينات بلغ ٤٣ من أصل ٢٤٧ من العينات المسحوبة، مشيراً إلى أن حصة المخابز بلغت ٧٥ مخالفة تم تنظيم ضبوط بحق مرتكبيها معظمها تتعلق بالبيع بسعر زائد ونقص الوزن في حين كان نصيب محطات الوقود ضبط ٢٣ محطة مخالفة لقيام أصحابها بالبيع بسعر زائد والتلاعب بالكيل.

الأسرة السورية دفعت ١٥ ألف ل.س لشراء المازوت في أربعة أشهر

علي محمود سليمان

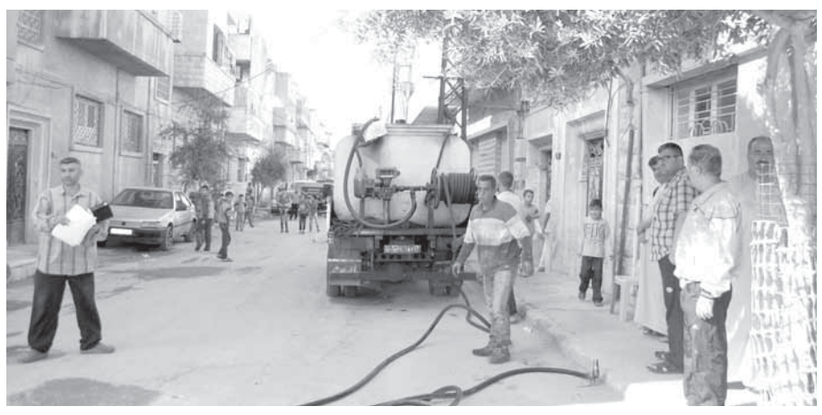

أكثر من ١١١,٦ مليون ليتر مازوت باعتها «محروقات» للمواطنين لأغراض التدفئة منذ بدء عملية التوزيع في شهر آب الماضي ولنهاية شهر تشرين الأول، بقيمة تجاوزت ١٥ مليار ليرة سورية، دفعها مليون أسرة مستفيدة من عملية التوزيع في جميع المحافظات «أي بوسطي تقديري ١٥ ألف ل.س لكل أسرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير في وزارة النفط أن الكميات الموزعة في المحافظات كانت تتفاوت حسب عدد الطلبات ونسب التوزيع في كل محافظة، حيث تفاوت معدل التوزيع من ٦٠ ليتر مازوت للأسرة ليصل إلى ٢٠٠ ليتر، مشيراً إلى أنه في بعض المحافظات يتم توزيع مخصصات مادة المازوت للصناعة أو للزراعة لتصبح للتدفئة حسب الطلبات المقدمة وآلية التوزيع وتقوم المديرية المعنية في كل المحافظات برفع تقارير توضح فيها أسباب التباين في التوزيع واختلاف الكميات وعمليات النقل من مخصصات إلى أخرى، لافتاً إلى أن وزارة النفط تعد تقريراً أسبوعياً يرفع إلى نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات وزير الإدارة المحلية، يتضمن التقرير جدولاً بعدد طلبات المازوت المسلمة لكل محافظة وكميات مازوت التدفئة الموزعة على المواطنين.

وفي التفاصيل بلغ عدد الأسر المستفيدة من التوزيع منذ بداية شهر آب وحتى نهاية تشرين الأول ٧٣٩٤١ أسرة في محافظة دمشق، وفي محافظة ريف دمشق ١٤٦٤٨٧ أسرة، وفي القنيطرة ١٢٨٩٥ أسرة، وفي درعا ٤٧٩٠٠ أسرة، وفي السويداء ١٣٠ أسرة، وفي حمص ٢٥٩٢٥٨ أسرة، وفي حماة ١٨٥٠٠١ أسرة، وفي حلب ٣٤١٥٥ أسرة، وفي طرطوس ١٢٨٨١٧ أسرة، وفي اللاذقية ٤٦٦٧٠ أسرة.

وحسب الجدول الأخير المعد في وزارة النفط للأسبوع الأخير من شهر تشرين الأول، فقد تم توزيع مازوت التدفئة على أكثر من ١٠٩,٣ أسرة، بإجمالي للكميات يزيد عن ١١,٤٧٥ مليون ليتر.

وفي سياق متصل أوضح المصدر في وزارة النفط أنه ونتيجة لجولة اللجان المشكلة في فروع المحافظات واللجان في شركة محروقات والتي تعمل بشكل دوري وبالتعاون مع لجان مختصة من مديرية التجارة الداخلية في كل محافظة فقد تم ضبط عدة مخالفات، حيث تم ضبط مخالفة منع بيع لمادة الغاز في محافظة السويداء وتم إجراء الضبط بحق المخالف ومعاقبته بحرمانه شهراً من توزيع المادة.

وفي محافظة ريف دمشق تم ضبط ثلاث محطات وقود مخالفة، بعمليات بيع لمادة المازوت بسعر زائد واتجار بمادة البنزين وقد تم إحالة المخالفين إلى القضاء المختص، وفي محافظة طرطوس تم ضبط ٤ محطات وقود مخالفة بنقص في عملية التعبئة والكيل لمادة البنزين وقد تم إغلاق المحطات الأربع المخالفة لمدة شهر.

على حين لم تلحظ اللجان المختصة بمتابعة عمليات التوزيع والبيع أي مخالفة في محافظات دمشق والقنيطرة ودرعا وحمص وحماة واللاذقية وحلب من خلال الجولات الدورية التي تقوم بها، وأشار المصدر إلى أن شركة محروقات هي جهة منفذة للإجراءات المتخذة بحق المحطات المخالفة لجهة وقف تزويدها بالمادة.

الزجاج يتكسر بين الصناعة والحرفيين

الوزير: العقد غير ساري المفعول.. ورئيس الجمعية: رفعنا دعوى ضد الشركة

محمد راكان مصطفى

أكد وزير الصناعة كمال الدين طعمة لـ«الوطن» أن العقد المبرم بين الشركة العامة للصناعات الزجاجية واتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق لاستئجار معمل الزجاج كحاضنة حرفية لا يعتبر ساري المفعول وذلك لوجود مادة من مواد العقد تنص على عدم سريان العقد إلا بعد تصديقه من الجهات الوصائية، وعلى اعتبار أن العقد لم يتم التصديق عليه من رئاسة مجلس الوزراء.

مؤكداً أنه تم تشكيل لجنة لدراسة الموضوع وإيجاد حل قانوني للمشكلة مشيراً إلى أن المؤسسة عند تنظيم العقد لم ترجع إلى الوزارة ولم تضعها في صورة الوضع ولم تأخذ رأيها في الاتفاق موضوع العقد، منوهاً بأن الاتحاد لم يوافق على التواصل مع اللجنة للوصول إلى الصيغة المناسبة حيث يتم رفعه إلى اللجنة الاقتصادية للتصديق.

وشدد الوزير على استمرار الوزارة في اتباع السبل والطرق القانونية في أي إجراء أو قرار وأنه لن يتم تنفيذ العقد من دون تصديقه كما ورد في نص العقد.

من جهته كشف رئيس جمعية الزجاج اليدوي بريف دمشق لؤي شكو لـ«الوطن» عن قيام اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق بتحريك دعوى قضائية بحق الشركة العامة للزجاج تطالب من خلالها الشركة بتنفيذ مضمون عقد الإيجار الموقع بين الاتحاد والشركة بهدف استثمار معمل زجاج دمر كحاضنة حرفية، كما تمت مطالبة الشركة بالتعويض عن التأخير في تسليم المأجور. مبيناً أن الاتحاد قام بهذه الخطوة بعد التحفظ على آخر قرار صدر عن وزير الصناعة تم بموجبه تسمية لجنة تلغي كل ما تم التوصل إليه سابقاً من قرارات، وحددت مهمة اللجنة بدراسة طلب الاتحاد العام للحرفيين حول الاستفادة من معمل زجاج دمر من نقطة البداية لاعتماده كحاضنة حرفية وإعادة النظر في مشروع عقد الإيجار الأولي بجميع بنوده بما يتوافق مع القوانين والأنظمة النافذة وتقديم المقترحات المناسبة ليتم عرضها على كل من اللجنة الإدارية في شركة زجاج دمشق ومجلس إدارة المؤسسة قبل رفعها للتصديق من وزارة الصناعة واللجنة الاقتصادية.

وأكد شكو أن اللجنة المشكلة تضم نفس الأعضاء الذين وجدوا في اللجنتين السابقتين إلا أنه تم تزويدهم بتوجيهات جديدة تهدف إلى تحويل العقد المبرم مع الاتحاد من عقد إيجار إلى عقد استثمار، مبيناً أن مثل هذا الإجراء يخالف القانون لأن المنشأة غير مزودة بأي تجهيزات بحيث يمكن تنظيم عقد إيجار لها.

وأوضح أن إجراءات العقد الذي أبرم بين الاتحاد والشركة يخضع لإجراءات نظام العقود الذي أشار إليه رئيس الحكومة في كتابه الموجه إلى وزارة الصناعة، الذي طالب بالالتزام بنظام العقود الموحد الصادر بالقانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤، في موضوع عقد الاستثمار الموقّع بين الشركة العامة للصناعات الزجاجية والخزفية السورية واتحاد الجمعيات الحرفية في ريف دمشق لاستثمار معمل زجاج دمر، وعدم جواز إبرام مثل هذا العقد وذلك وفقاً لأحكام قانون الإيجار رقم ٦ لعام ٢٠٠١ وتعديلاته، إضافة إلى إزالة التباين بين ما ورد في كتاب وزير الصناعة والعقد الموقّع لجهة بيان إرادة الطرفين هل تنصب على الاستثمار أم على الإيجار؟

مضيفاً إنه ووفق إقرار الشركة العامة للصناعات الزجاجية والمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية والذي تم بموجبه تصديق العقد المبرم من الشركة وفق نظام إحداثها كما هو ثابت في كتاب مدير الشؤون القانونية ومدير عام المؤسسة العامة للصناعات الكيميائية الموجه إلى الشركة العامة للزجاج.

إعلان

قريباً جداً ستبدأ شركة رحال للحوالات المالية محدودة المسؤولية عملها بتحويل الأموال الداخلية بين المحافظات السورية بميزة حسم على أجور التحويل لعائلات الشهداء وذويهم وعناصر الجيش العربي السوري بحيث تكون الأجور ٢ بالألف للمبالغ التي قيمتها مائة ألف ليرة سورية وما دون ٢,٥ بالألف للمبالغ التي قيمتها أكثر من مائة ألف ليرة سورية.
شاكرين تعاونكم
شركة رحال للحوالات المالية المحدودة المسؤولية
المدير العام

إعلان

قريباً جداً ستبدأ شركة رحال للحوالات المالية محدودة المسؤولية عملها بتحويل الأموال الداخلية بين المحافظات السورية بميزة حسم على أجور التحويل لطلاب جامعة حماة- وطلاب كلية التربية الرياضية بحيث تكون الأجور ٢ بالألف للمبالغ التي قيمتها مائة ألف ليرة سورية وما دون ٢,٥ بالألف للمبالغ التي قيمتها أكثر من مائة ألف ليرة سورية.
شاكرين تعاونكم
شركة رحال للحوالات المالية المحدودة المسؤولية
المدير العام عبد الرحيم عبد القادر رحال